بورصة البحرين: 14 مليون سهم قيمة التداولات خلال أسبوع

«كونا»: بلغت كمية الاسهم المتداولة في بورصة البحرين خلال هذا الاسبوع نحو 14 مليون سهم وبقيمة اجمالية بلغت حوالي مليوني دينار بحريني تم تنفيذها من خلال 200 صفقة. وذكر تقرير رسمي للبورصة ان قطاع البنوك استحوذ على اكثر التعاملات حيث بلغت قيمة اسهمه المتداولة نحو 5ر1 مليون دينار وبنسبة وصلت الى حوالي 80 في المئة من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة وبكمية اسهم بلغ عددها حوالي 12 مليون سهم تم تنفيذها من خلال 131 صفقة. وجاء قطاع الخدمات ثانيا الذي بلغت كمية اسهمه المتداولة ما يقارب مليون سهم وبقيمة بلغت نحو 261 الف دينار وبعدد صفقات وصلت الى 56 صفقة.

وعلى مستوى اداء الشركات جاء بنك الاثمار اكثر الشركات تداولا من حيث القيمة حيث بلغت قيمة اسهمه المتداولة حوالي مليون دينار وهي تمثل 47 في المئة من قيمة اجمالي الاسهم المتداولة وبكمية وصلت الى ما يقارب تسعة ملايين سهم تم تنفيذها من خلال 66 صفقة.

حافظ على اتجاهه التصاعدي لمدة 9 أسابيع

«بيتك للأبحاث»: مؤشر السوق القطري عند أعلى مستوى منذ خمس سنوات

أشار تحليل تقني خاص أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن أداء مؤشر بورصة قطر إن المؤشر حافظ على اتجاهه التصاعدي على مدى تسعة أسابيع ويتداول حاليا عند أعلى مستوياته منذ 5 سنوات فوق حاجز عشرة الاف نقطة وما تزال التوقعات إيجابية تجاه المؤشر مع محافظته على تداوله فوق معدلاته المتحركة .. وفيما يلي التفاصيل

في تحليل بيتك للأبحاث السابق عن مؤشر بورصة قطر في 29 من شهر مايو نوهنا إلى أن المؤشر قد لامس آنذاك أعلى مستوياته المسجلة منذ يناير 2011 بوصوله إلى مستوى 9.103.34 نقاط، كما ذكرنا بأن أي ارتفاع إضافي في المؤشر إلى أعلى من مستوى المقاومة القريب سيؤدي إلى المزيد من الارتفاع إلى حاجز المقاومة التالية الواقع عند 9.290.18 نقاط خلال بضع أسابيع.

وبالفعل تمكن المؤشر من تخطي المقاومة واستئناف ارتفاعه مدفوعا بارتفاع جيد في كمية التداول في السوق. بينما حافظ على تصاعده على مدى تسعة أسابيع متتالية محققا خلالها ارتفاع بلغت نسبته 9.6 في المئة لمستثمري السوق. هذا ويتداول المؤشر حاليا عند أعلى مستوياته منذ شهر سبتمبر 2008 وفوق حاجز 10.000 نقطة .

هذا ومانزال توقعاتنا إيجابية اتجاه المؤشر القطري مع محافظته على تداوله فوق معدلاته المتحركة قصير، متوسط وطويل الأجل.

مؤشر السوق القطري

فيما يظهر مؤشر القوة النسبية RSI الخاص به قريبا من مستوى مقاومته السفلي، في حين يتداول حاليا مؤشر MACD عند 2.803

سلطنة عمان تشغل المرحلة الأولى من مشروع سكك الحديد في عام 2018

مسقط – كونا: كشف مصدر مسؤول في وزارة النقل والاتصالات ان سلطنة عمان تعتزم تشغيل المرحلة الاولى من مشروع سكك الحديد التي تنفذها الشركة العمانية للقطارات في عام 2018.

وقال المصدر في تصريح نشرته صحيفة الرؤية العمانية في عددها امس ان هذا المشروع يعتبر من المشاريع الحيوية المهمة وسيساهم في دفع العملية الاقتصادية في السلطنة.

وأوضح ان المشروع سيعمل على دفع عدد من العوامل الاقتصادية من بينها الموقع الاستراتيجي للسلطنة ومواقع الموانئ العمانية على خط الملاحة الدولية بالإضافة الى اسهامه في توزيع مصادر الدخل وتطوير الموانئ العمانية.

وذكر المسؤول العماني ان مشروع سكة الحديد يمثل منظومة متكاملة في شقيه الاقتصادي والاستراتيجي مشيرا الى ان إقامة المشروع وتطوير شبكة القطارات من شأنه ان يجعل السلطنة بوابة ومركزا إقليميا للنقل، واضاف ان مشروع سكة الحديد يتضمن تسيير قطارات للمسافرين وقطارات للشحن ونقل البضائع ومحطات وموانئ.

وبين ان المشروع يهدف الى تحقيق عدد من الأهداف منها صناعة مكملة وذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وفتح فرص التوظيف للكوادر الوطنية العمانية، وعكفت سلطنة عمان على دراسة الجوانب المتعلقة بالمشروع من بينها القطار ونوع مصدر الطاقة من الديزل او الكهرباء التي ستستخدم لتسيير القطار.

يذكر ان مسار سكة الحديد الذي يربط دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ 1940 كيلومترا منه 306 كيلومترات المسار الاجمالي الذي يربط السلطنة مع دولة الامارات العربية المتحدة ومنها الى بقية دول مجلس التعاون والذي يمتد 500 كيلومتر بين موانئ ومطارات ومناطق حرة في سلطنة عمان.

ومن المقرر ان تنفق دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية ما يزيد عن 100 مليار دولار على مشروعات السكك الحديدية عبر المنطقة مع سعيها للتغلب على ضعف شبكات النقل العام وتزايد اعداد السكان.

20 عملية إصدار سندات وجمع قروض

«الإمارات دبي الوطني» يتوقع ترتيب صفقات بـ12 مليار دولار

شعار الإمارات دبي الوطني

توقع بنك الإمارات دبي الوطني، أن يجمع أكثر من 12 مليار دولار لعملائه المستثمرين من الصفقات التي يديرها البنك خلال الفترة المتبقية من العام الحالي، إضافة إلى إمكانية زيادة دخله من الخدمات المصرفية الاستثمارية في ضوء خططه التوسعية ، وقال رئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات «غيل-جان فان دير تول» في «الإمارات دبي الوطني» خلال مقابلة مع وكالة «بلومبيرغ» إن البنك مفوض بترتيب نحو 20 عملية إصدار سندات وجمع قروض، بعدما ساعد على جمع 14. 6 مليار دولار لعملائه من 23 معاملة حتى الآن هذا العام، وأضاف: «فان دير تول» أن متوسط حجم هذه الصفقات يبلغ نحو 500 مليون دولار، بحسب «الخليج» الإماراتية .

وأشار «فان دير تول» إلى أن المعاملات الجديدة ستسهم في رفع إيرادات وحدة الخدمات المصرفية للشركات في البنك لأكثر من 10 في المئة خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، وزيادة نمو الإقراض بنسبة 6 في المئة، مضيفاً أن «الإمارات دبي الوطني» يخطط للتوسع في بلدان منطقة شرق آسيا من خلال افتتاح أفرع جديدة ومكاتب تمثيلية له في هذه الدول ، ونوه «فان دير تول» أيضاً إلى أن صفقات هذا العام ساعدت البنك على تعزيز قدرات خدماته المصرفية الاستثمارية وتوليد الأعمال في أجزاء أخرى من العالم، مضيفاً أن نمو سوق الإقراض المحلي كان مدعوماً بالأساس من الشركات متوسطة الحجم.

بنك الشارقة يوقع اتفاقية قرض مع عدة بنوك بقيمة 200 مليون دولار

وقع بنك الشارقة اتفاقية قرض بقيمة 200 مليون دولار مع مجموعة من البنوك المحلية والعالمية شملت..بنك أبوظبي الوطني «منسق ومدير للقرض» وبنك دبي التجاري وكوميرز بنك وبنكي الخليج الأول وويلز فارغو.

وتبلغ مدة القرض الجديد عامين حيث يستخدمه البنك لتلبية احتياجاته العامة وخاصة تمويل العمليات.

ويعد بنك الشارقة أول بنك تجاري تأسس في الإمارة والأكبر من ناحية مجموع أصوله.. وهومتخصص أساسا في العمليات المصرفية للشركات ويمتلك شبكة من خمسة فروع في الدولة بجانب بنك تابع له في لبنان.. وخلال عام 2012 وقع البنك اتفاقية تعاون مع كومرز بنك – لوكسمبورغ لتقديم الخدمات لقسم الحسابات الخاصة وإدارة الثروات.

وبلغت القيمة الإجمالية لأصول البنك نهاية عام 2012 نحو 6.2 مليارات دولار فيما بلغ معدل كفاية رأس المال 23 في المئة.

وعلق فاروج تركيزيان عضو تنفيذي ومدير عام البنك..» إن التمويل يؤكد صلابة بنك الشارقة بين البنوك المحلية والاحترام الذي يحظى به من قبل المؤسسات المصرفية العالمية.

وأضاف أن النشاط الاقتصادي المتجدد في الدولة انعكس على نمو الميزانية العمومية للبنك من حيث توفير فرص اقراضية مناسبة لقطاع الشركات وذلك ضمن المعايير المصرفية المميزة.. لافتا إلى أن هذا الالتزام المالي سيسمح لبنك الشارقة بمتابعة متطلبات عملائه على الدولار وتيسير علاقات عمل جديدة.

نمو كبير لحجم التجارة الخارجية في الدول العربية خلال الآونة الأخيرة

«ضمان الاستثمار»: 105 مليارات دولار حجم التجارة العربية البينية للسلع .. العام الماضي

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عن نمو كبير لحجم التجارة الخارجية في الدول العربية في الآونة الأخيرة، حيث ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، من نحو 65 في المئة في المتوسط خلال العقد الأخير من القرن الماضي إلى نحو 85 في المئة خلال الفترة بين عامي 2000 و2007، ثم إلى نحو 92 في المئة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بين عامي 2009 و2012.

وأشارت المؤسسة في بيان صحافي بمناسبة إصدار عدد خاص من نشرتها الفصلية بشأن التجارة العربية وتطورها إلى أن قيمة تجارة السلع والخدمات العربية بلغت نحو 2469 مليار دولار «2.5 تريليون دولار» بحصة تبلغ 5.5 في المئة من التجارة العالمية وبنسبة 94 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2012، مع توقعات بأن تنمو بقيمة 134.4 مليار دولار وبنسبة 5.4 في المئة إلى 2603 مليار دولار عام 2014.

ورصدت المؤسسة في ملفها الخاص تركزا قطاعيا للتجارة العربية من السلع والخدمات حيث تستحوذ التجارة السلعية على 85 في المئة من الإجمالي، كما تستحوذ 7 دول فقط هي: السعودية، الإمارات، قطر، العراق، الكويت، الجزائر ومصر على أكثر من 80 في المئة من الإجمالي العربي لعام 2012.

وأوضحت المؤسسة في نشرتها التي استندت على قواعد بيانات منظمة التجارة الدولية W.T.O وصندوق النقد الدولي I.M.F ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» أن المنطقة العربية في مجموعها مستفيدة صافية من تجارتها السلعية بفائض بلغ 525 مليار دولار عام 2012 حيث تمثل الصادرات أكثر من 62 في المئة من إجمالي التجارة السلعية.

وفيما يتعلق بدلالة التوزيع القطاعي للصادرات فقد أشارت النشرة إلى أن جميع الدول العربية تحقق عجزا في تجارة المنتجات الصناعية حيث تصدر بقيمة 196.6 مليار دولار فقط تمثل نحو 14.7 في المئة من الصادرات السلعية العربية و13.6 في المئة من إجمالي صادرات السلع والخدمات و7.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي وتستحوذ بها على حصة ضئيلة تبلغ 1.7 في المئة من صادرات المنتجات الصناعية في العالم.

وقدرت النشرة حجم التجارة الخدمية العربية بنحو 346.5 مليار دولار، وأشارت إلى أن المنطقة العربية في مجموعها مستورد صافي للخدمات من العالم بوجود عجز بقيمة 119.6 مليار دولار عام 2012، ناجم عن ارتفاع حجم وارداتها عن صادراتها السنوية من الخدمات بمختلف أنواعها.

وفي سياق متصل قدرت المؤسسة حجم التجارة العربية البينية من السلع بنحو 105 مليارات دولار عام 2012 منها نحو 43.7 في المئة تجارة بينية خليجية، كما تستحوذ كل من السعودية والإمارات على نحو 48.5 في المئة من إجمالي الصادرات العربية البينية وعلى 25.7 في المئة من إجمالي الواردات العربية البينية.

وشددت المؤسسة على أن اهتمامها بالتدفقات التجارية يأتي انطلاقا من دورها التاريخي الرامي إلى تشجيع صادرات الدول العربية للأسواق العربية والخارجية والذي بدأته في العام 1986 عبر إصدار النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات وتوفير الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن أن تواجهه حيث قدمت المؤسسة ضمانات في هذا الشان بقيمة 9.5 مليارات دولار منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2012، معظمها لضمان ائتمان الصادرات.

وأكدت أن التبادلات التجارية الدولية بشكل عام والصادرات بشكل خاص تشكل أهمية بالغة لمختلف الدول وذلك لدورها الكبير في ربط الاقتصادات والمجتمعات، ومساعدتها على النمو والتطور من خلال نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية وتصريف فائض إنتاجها وهو ما ينعكس إيجابا في مختلف مؤشرات التعاملات الخارجية ومنها: الميزان التجاري وميزان المدفوعات والاحتياطيات من العملات الأجنبية وغيرها.

وذكرت المؤسسة أنه في ظل زيادة التحديات والتغيرات في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية الدولية ولاسيما تنامي دور التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية، زادت أهمية التكامل الاقتصادي والتجاري بين مجموعة الدول العربية عبر الاتفاقات الثنائية والجماعية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة والسوق الخليجية والعربية المشتركة التي تستهدف في النهاية تنمية التجارة العربية البينية والصادرات العربية للخارج.

وأعربت المؤسسة عن أملها في أن يساهم هذا التقرير في تكوين صورة أولية عن أداء التجارة الخارجية للدول العربية وبما يمكن أن يساعد صناع القرار والمعنيين والمؤسسات الحكومية والخاصة المعنية على التحرك لتعزيز الفوائد التي يمكن أن تعود على المنطقة من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي ولاسيما في مجال تشجيع الصادرات.

شعار ضمان للاستثمار

التبادلات التجارية الدولية تشكل أهمية بالغة لمختلف الدول في ربط الاقتصادات والمجتمعات

انتعاش أسواق الذهب العربية بعد 10 سنوات من التذبذب

انتعشت مبيعات الذهب في المنطقة العربية، بسبب انخفاض أسعاره العالمية، وشهدت أسواق الحلي والمجوهرات الانتعاش الأكبر منذ عشر سنوات، بحسب ما كشف لـ«العربية.نت» مصدر مطلع على تجارة الذهب في عدة دول عربية، فيما يبدو أن مشتريات العرب والآسيويين من الذهب هي التي تسببت بتماسك أسعاره على الرغم من استمرار موجة البيع التي تقوم بها المحافظ الأجنبية.

وسجل الذهب منذ أواخر العام الماضي هبوطاً حاداً تجاوز 25 في المئة مقارنة مع أعلى المستويات التي سجلها في العام 2012، حيث كان قد تجاوز مستويات الـ1700 دولار للأونصة الواحدة قبل أن يهبط إلى مستويات 1200 دولاراً، ومن ثم يعاود التعافي إلى ما فوق الـ1300 دولار منذ عدة أسابيع.

وتسبب الانخفاض الملموس في أسعار الذهب بارتفاع في الطلب عليه في منطقة الشرق الأوسط برمتها، حيث زادت مشتريات المستهلكين في منطقة الخليج وإيران وتركيا والعديد من الدول العربية.

وقال نقيب تجار الذهب والمجوهرات والصاغة في الأردن أسامة كرم امسيح لـ«العربية.نت» إن أسواق الذهب في المنطقة تشهد أول وأكبر انتعاش لها منذ عشر سنوات نتيجة التراجع في أسعار الذهب عالمياً، مشيراً إلى أن «المشتريات في المنطقة العربية وآسيا هي التي ساعدت على تماسك أسعار الذهب على الرغم من استمرار البيع من محافظ الاستثمار في المعدن الأصفر بأوروبا».

وأضاف امسيح أن العرب يتعاملون مع الذهب على أنه «زينة وخزينة»، ولذلك فإن الطلب ارتفع عليه من المستهلكين الذين ينظرون إلى الذهب على أنه فرصة جيدة للشراء بالأسعار الحالية.

وقدر امسيح الارتفاع الحالي في الطلب على الذهب بالأسواق بأنه 100 في المئة، قائلاً: «مبيعات الذهب في الأسواق تضاعفت، مقارنة مع ما كانت عليه عندما بلغ أعلى مستوياته».

وبحسب امسيح فإن الانتعاش في أسواق الذهب وارتفاع الطلب عليه يعم كل المنطقة العربية وكل أنواع الذهب، حيث يرتفع الطلب على الزينة وعلى الادخار في كل الدول الخليجية خاصة في السعودية ودبي.

وكان العديد من الأسواق العربية شهد أسواقاً بديلة وموازية لأنواع مختلفة من الذهب المقلد، وهي إكسسوارات لاقت رواجاً واسعاً بسبب الأسعار المرتفعة للذهب، حيث ظهر ما يسميه بعض المستخدمين والتجار «الذهب الروسي»، وهو معدن لامع يشبه الذهب انتشر بسبب انخفاض سعره وارتفاع أسعار الذهب.

ويقول امسيح إن ارتفاع الطلب على الذهب وانخفاض أسعاره أدت إلى تراجع هذا السوق الموازي، وانخفاض الطلب على هذه الزينة البديلة.

ويؤكد امسيح أن ما يسميه البعض «الذهب الروسي» ليس ذهباً في حقيقة الأمر، وإنما هو نحاس طبيعي يتم استخدامه في صناعة إكسسوارات تقليدية، مشيراً إلى أن نقابات الصاغة والعديد من تجار الذهب طالبوا السلطات في الدول التي ظهر فيها بأن تتدخل لمنع تسميته باسم «ذهب روسي» لتجنب خديعة المستهلكين.

سوق الذهب ينتعش مجددا